AUS MODEL UNITED NATIONS

MMXXIV

COMMISSION ON THE STATUS OF WOMEN (AR)

COMMISSION ON THE STATUS OF WOMEN (AR)
COMMISSION ON THE STATUS OF WOMEN (AR)

رسالة الرئيس

أيها المندوبون الأعزاء،

يشرفني أن أرحب بكم في نموذج الأمم المتحدة في الجامعة الأميركية في الشارقة2024، حيث ستلعبون دورا أساسيا في تشكيل الخطاب العالمي حول القضايا العالمية. ومن المقرر أن يكون مؤتمر هذا العام منصة للابتكار والتعاون والحوار الهادف. هنا سوف نستكشف القضايا العالمية، وتحليل تعقيدات تلك المسائل، واقتراح الحلول التي تلبي وجهات نظر مختلفة من البلدان في المجتمع الدولي.

من المهم أن نتذكر أننا نفكر بشكل نقدي، ونشارك في مناقشة بناءة، ونسعى إلى تحقيق أرضية مشتركة مع زملائكم المندوبين. في نموذج الأمم المتحدة، نشجعكم على التعامل مع هذه التجربة بعقل منفتح والالتزام بإيجاد حل. هذا المؤتمر ليس فقط محاكاة، ولكن أيضا فرصة بالنسبة لكم لتطوير المهارات التي تفيد حياتكم الأكاديمية والمهنية والشخصية. إنها فرصة لتشكيل علاقات مع الأفراد الذين يشتركون في شغف مماثل للقضايا العالمية والدبلوماسية. أنا أشجعكم على الاستفادة القصوى من هذه التجربة الفريدة وتحدي حدودكم من خلال التفكير خارج المألوف. معا، سوف نساهم جميعا في إرث التميز الذي يشتهر به نموذج الأمم المتحدة في الجامعة الأميركية.

وإنني أتطلع إلى مقابلتكم جميعا وإلى أن أشهد الإسهامات الرائعة التي سيقدمها كل منكم لمؤتمرنا.

مرحبا بكم في **AUSMUN** 2024، ودعونا نبدأ هذه الرحلة الغنية معا.

تحيات طيبة،

سارفاغيا شارما

مدير البحوث

نموذج الأمم المتحدة في الجامعة الأميركية في الشارقة

رسالة ترحيب

المفوضون الأعزاء،

إنه لشرف عظيم لنا أن نرحب بكم في المؤتمر السنوي السابع عشر لنموذج الأمم المتحدة الذي تعقده الجامعة الأمريكية في الشارقة في عام 2024. باعتبارنا رؤساء لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (CSW)، فإننا متحمسون للغاية للقائكم جميعا. ونراكم تتناقشون المواضيع بشكل أكثر تعمقا خلال أيام المؤتمر الثلاثة.

لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة هي منظمة دولية مهمة تعمل على تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. ولضمان عمل اللجنة بسلاسة، نأمل أن يقوم كل مندوب بإجراء بحث شامل والتعرف على موقف بلاده، بالإضافة إلى فهم الإجراء التنفيذي إلى جانب المهام الرئيسية للجنة.

نحن ندرك جيدا الضغوطات التي تصاحب المندوبين، ولكن الخبرة والمعرفة المكتسبة هي خبرة لن يتم العثور عليها في أي مكان آخر. ينتظرك مستقبل محفز وملهم، لذا ثق بنفسك وأخرج نفسك هناك. نأمل أن تقدموا لهذا المؤتمر كل ما لديكم وأن تستمتعوا به وأن تنمو وتتعلمون منه.

نحن نتطلع إلى رؤيتكم جميعا في اللجنة بمعرفتكم وشغفكم. إذا واجهتم أي مشاكل أو استفسارات في أي وقت، فلا تترددوا في الاتصال بنا على cswarausmun24@gmail.com.

مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والتفوق،

يحيى وعبادة

رؤساء اللجنة

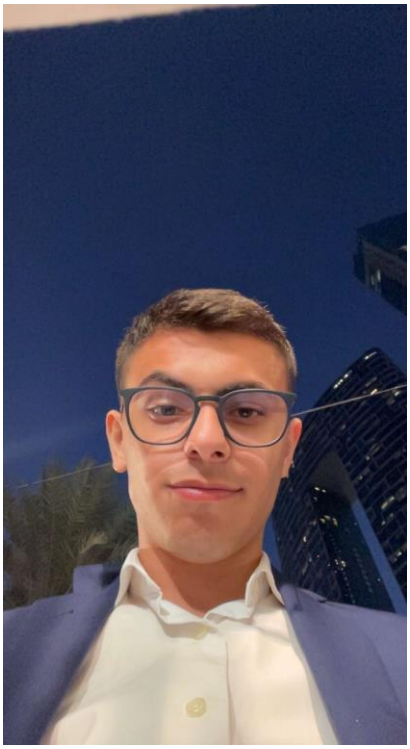

عبادة طالب في السنة الثانية في الجامعة الأمريكية في الشارقة. بدأت رحلته في نموذج الأمم المتحدة (MUN). في السنة الأولى من الجامعة. ويعتقد أن MUN يبرز حقا أفضل وأقوى الصفات في الشخص لأنه يتطلب مهارات البحث، والنقاش، والثقة، والإقناع. وهي تجربة مميزة وخاصة. ونتطلع إلى لقائكم جميعا ونأمل أن يكون هذا المؤتمر تجربة لا تنسى لكم جميعا!

يحيى طالب في السنة الأخيرة بالجامعة الأميركية في الشارقة، وبدأ رحلته في نموذج الأمم المتحدة (MUN) خلال فترة الثانوية. يقدر يحيى قيمة نموذج الأمم المتحدة لقدرته على إبراز مهارات البحث، والإلقاء، والثقة، وفنون الإقناع لدى أي فرد، ويعتبرها تجربة تحولية. يتطلع إلى لقاء الجميع يتمنى تجربة مؤتمر لا تنسى لجميع المشاركين.

نظرة عامة على اللجنة

في إطار الأمم المتحدة، تعتبر لجنة وضع المرأة هيئة متخصصة تهدف إلى زيادة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتلعب لجنة وضع المرأة، التي أسستها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1946، دورا حاسما في التأثير على الأنشطة والتشريعات التي تهدف إلى رفع مكانة المرأة على مستوى العالم. وتشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة عقد اجتماعات سنوية، وإجراء البحوث، وتعزيز المناقشات والاتفاقيات لتعزيز المساواة بين الجنسين على نطاق عالمي.

تتلقى لجنة وضع المرأة الدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل تبرعات نقدية ومساهمات عينية ومعرفة وبيانات ومساعدات بحثية ومساعي دبلوماسية وتسمح هذه المساهمات للجنة وضع المرأة معالجة اهتمامات المرأة الهامة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

يمثل هذا الرسم نظام الأمم المتحدة ويتوافق مع AUSMUN. هو يعكس العلاقات بين اللجان ويظهر بوضوح موقف اللجنة وأهميتها وصلاحياتها على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة.

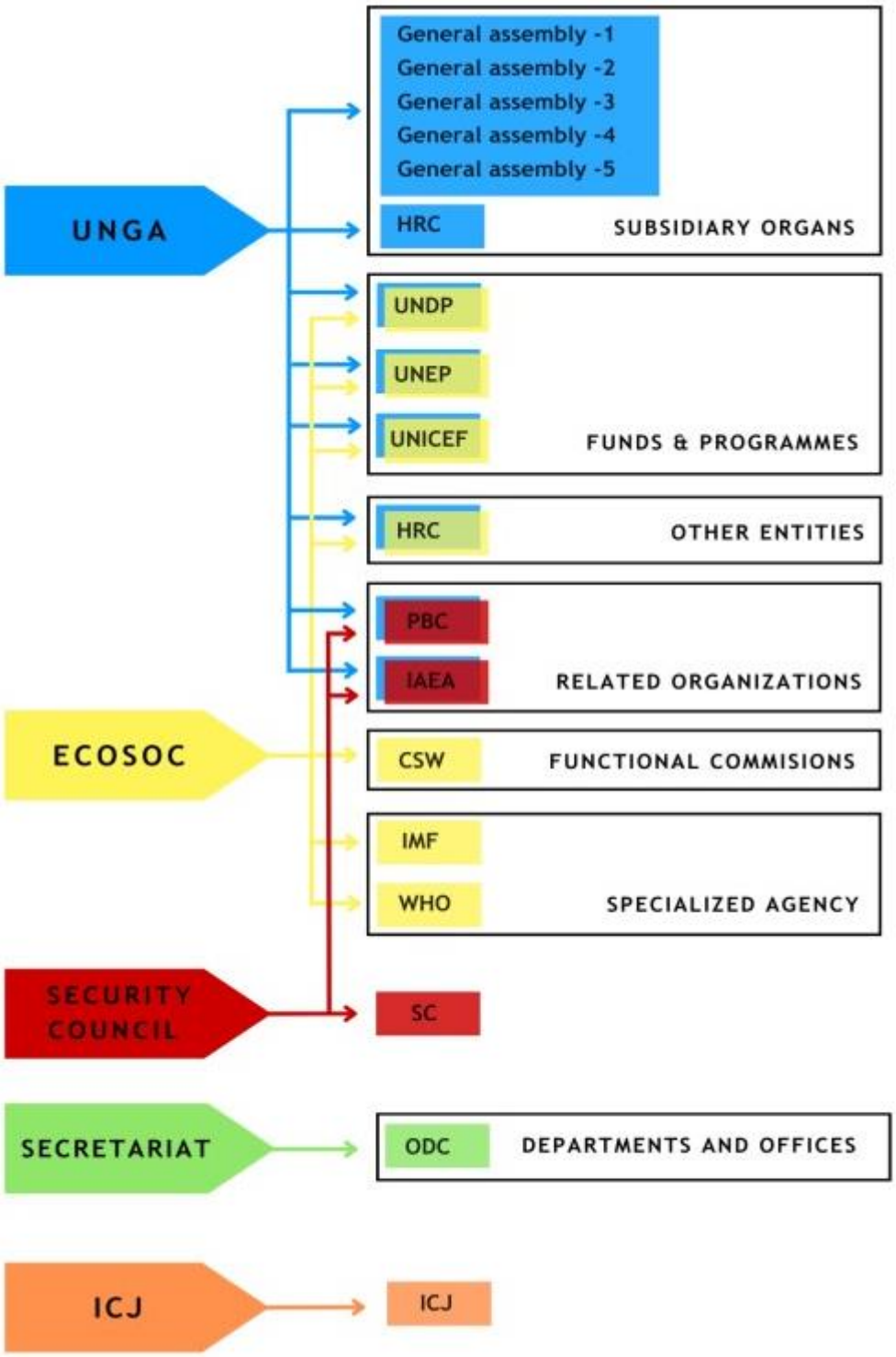

تفويض اللجنة

في الحملة الدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تلعب لجنة وضع المرأة دورا حاسما. وتشمل واجباتها الرئيسية تعزيز الدعوة، ورصد التقدم، وتطوير السياسات المختلفة. توفر لجنة وضع المرأة للدول الأعضاء منتدى للمناقشة وتطوير البرامج والسياسات التي تستهدف تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تراقب بعناية مدى تحقيق الدول الأعضاء للمساواة بين الجنسين ووضع الالتزامات الدولية، مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين موضع التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، توفر لجنة وضع المرأة منتدى الأساسي للحوار والضغط بين مجموعات المجتمع المدني ومؤيدي حقوق المرأة والدول الأعضاء. إن عمل اللجنة ضروري للنهوض بالقضية وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات في جميع جوانب الحياة.

إن إجراء التصويت الذي تعتمد عليه لجنة وضع المرأة يعتمد على الإجماع. وهذا يدل على أنها تسعى إلى التوصل إلى اتفاق بين جميع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى استنتاجات وتمرير القرارات. إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، يجوز إجراء التصويت. وعادة ما يكون لكل دولة عضو صوت واحد في هذه الحالة، ويتم استخدام الأغلبية البسيطة لاتخاذ القرار. وهذا يضمن حصول التدابير المطروحة على قدر كبير من الدعم، مما يشير إلى إجماع دولي واسع النطاق بشأن القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. تعمل لجنة وضع المرأة دون سلطة النقض (الفيتو)، مما يسمح باتخاذ قرارات جماعية بشأن المسائل المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

الموضوع الأول: تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وقيادتها في البلدان النامية

ملخص ونبذة تاريخية

وعلى الرغم من أنها قضية عالمية، إلا أن دور المرأة ناقص في السياسة والقيادة بوضوح أكبر في الدول النامية. وتتعلق هذه المشكلة بتقييد وصول المرأة ومشاركتها في السياسة والحكم والأدوار القيادية الأخرى. وقد أدى هذا إلى اختلال توازن القوى الذي لا يؤدي إلى الإبقاء على عدم المساواة بين الجنسين فحسب، بل يعوق أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في هذه البلدان.

ولهذه القضية أصول تاريخية عميقة تمتد لقرون. المجتمعات في جميع أنحاء العالم هي تاريخيا أبوية، حيث يهيمن الرجال على مناصب السلطة، ولكن مشاركة المرأة في السياسة وحقوقها كانت مقيدة. على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في العديد من مناطق العالم، فإن التحيزات التاريخي بين الجنسين، سواء بسبب الثقافة أو الدين، لا تزال قائمة بطرق متنوعة، لاسيما في الدول الفقيرة حيث كثيرا ما تعيق الأعراف الثقافية والمجتمعية الراسخة النجاح السياسي للمرأة.

لقد تأثر نشأة المشكلة واستمرارها بعدد من المتغيرات. وتشمل هذه العنف القائم على النوع الاجتماعي، والأنظمة القانونية التمييزية، والأعراف الثقافية التي تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في السياسة. وتتعرض المشاركة السياسية للمرأة لمزيد من العوائق بسبب عدم المساواة الاقتصادية وتقييد الوصول إلى التعليم.

وتمثل القضايا المستمرة المتعلقة بعدم المساواة الاقتصادية وفرص التعليم المحدودة حواجز إضافية أمام المشاركة السياسية للمرأة. وكثيرا ما غير متكافئة نتيجة لعدم المساواة الاقتصادية، مما يزيد من صعوبة مشاركته بنشاط في العمليات السياسية. وتتفاقم هذه تواجه النساء فرصاً المشكلة بسبب محدودية قدرة المرأة على الوصول إلى التعليم، الأمر الذي يحد من قدرتها على اكتساب المعلومات والثقة والمهارات اللازمة للمشاركة بشكل كامل في الحياة السياسية. إن المشاركة الكاملة والمنصفة للمرأة في الأنشطة السياسية وعمليات صنع القرار يعوقها الحاجز الهائل الناشئ عن تقاطع أوجه عدم المساواة الاقتصادية والعوائق التعليمية. ومن الضروري معالجة هذه القضايا النظامية من أجل تعزيز بيئة سياسية أكثر تمثيلا وشمولا. ويتم تهميش النساء بشكل منهجي نتيجة لهذه العوامل، مما يجعل من الصعب عليهن دخول المناصب السياسية والقيادية.

تعتبر هذه المصطلحات الأساسية ضرورية لفهم المحاولات إلى زيادة القيادة السياسية للمرأة ومشاركتها في الدول النامية، مما يوفر الوضوح بشأن المشاكل الحالية.

القيادة السياسية والمشاركة: علاوة على ذلك، يشارك المواطنون الناشطون ا سياسيا في العمليات السياسية للدولة، مثل التصويت والترشح للمناصب والدعوة السياسية.

الوظائف القيادية: تعتبر مناصب السلطة وصنع القرار في القطاعين العام والخاص، وكذلك في المناصب المنتخبة، وهناك معاملة غير عادلة وعدم تكافؤ للفرص وهذه أمثلة على التمييز بين الجنسين، الذي يؤثر في المقام الأول على النساء.

التمييز بين الجنسين: المعاملة غير العادلة وعدم تكافؤ الفرص هي أمثلة على التمييز بين الجنسين، والذي يؤثر في المقام الأول على النساء.

تعتبر هذه المصطلحات الأساسية حاسمة في فهم التحديات التي تواجهها المرأة في الوصول إلى الأدوار القيادية والمشاركة في العمليات السياسية. علاوة على ذلك، يشارك المواطنون الناشطون في العمليات السياسية للدولة، مثل التصويت والترشح للمناصب والدعوةً السياسية.

إن الآثار العالمية المترتبة على نقص تمثيل المرأة في السياسة والمناصب القيادية واسعة النطاق. فهو يعيق إنشاء مؤسسات حكم شاملة ومتنوعة. وهذا بدوره يؤدي إلى عدم الاهتمام بالمشاكل التي تؤثر على النساء مثل العنف الاجتماعي والحقوق الإنجابية. بالإضافة إلى ذلك، فهو يحافظ على الظلم الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين، مما يزيد من صعوبة تحقيق الأهداف العالمية مثل هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يتناول المساواة بين الجنسين. ومن المهم أن نعالج هذه القضية إذا كان للدول النامية ـ وبالتالي العالم أجمع أن تشهد تنمية مستدامة وعادلة. ليس هذا فحسب، بل إنها أيضا مسألة عدالة وحقوق إنسان. ومن خلال توسيع المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها يمكن للدول أن تستفيد من تنوع أوسع في الأفكار والمواهب، مما يؤدي إلى حكم أكثر فعالية وشمولا وتمثيلا، من خلال توسيع المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها.

خطاب حول القضية

إن موضوع زيادة القيادة السياسية للمرأة ومشاركتها في الدول الناشئة له أهمية كبيرة على المستوى العالمي (UN Charter, Preamble) بالإضافة إلى انتهاك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة مثل المساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان (1 UN Charter, Article) فإن نقص تمثيل المرأة في المجالات السياسية يعيق أيضا التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويتجلى هذا الانتهاك لميثاق الأمم المتحدة في الديباجة، التي تؤكد على قيمة الحقوق المتساوية لجميع الشعوب وتقرير مصيرها بالإضافة إلى الأقسام الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (UN Charter, 1 Preamble; Article).

ولهذه المشكلة آثار عديدة إيجابية وسلبية. وقد تؤدي مشاركة المزيد من النساء في السياسة إلى عمليات صنع قرار شاملة ومتنوعة تخدم احتياجات المجتمع ككل بشكل أفضل. ويمكن أن يشجع المرأة على تولي أدوار قيادية وأن تصبح قدوة للأجيال القادمة. ومع ذلك، هناك جوانب سلبية لهذه القضية بما في ذلك مقاومة السلطات التقليدية، والأعراف المجتمعية، والإجراءات المتحيزة التي تعيق التقدم.

تعد زيادة المشاركة السياسية للمرأة أمرًا في غاية الأهمية بالنسبة للمستثمرين لأنها تؤثر بشكل مباشر على حقوقهم وآفاقهم. إن وجود مجموعة أكبر من المواهب في مجال الحكم سيكون مفيدا للدول النامية وسيحقق نتائج اجتماعية واقتصادية أفضل. وفي الختام، فإن السلطة التقليدية قد تقاوم التغيير وتكون أقل دعماً لسياسات المرأة في الدول الناشئة لكن هناك ضرورة عالمية لها تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة تؤثر على حياة الناس على المستوى الشخصي والمحلي والدولي.

إجراءات المنظمة الدولية وأحدث التطورات

يعد تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها في الدول النامية موضوعا تتناوله العديد من المنظمات الدولية بنشاط. وقد تناولت الأمم المتحدة هذا الموضوع بالفعل في عدد من القرارات. وقد دعمت قرارا ت مثل القرار (UNW, 2004 1325) المشاركة النشطة للمرأة وشغلها مناصب قيادية في المنظمات الحكومية وغير الحكومية في محاولة لزيادة مشاركتها في العمليات السياسية. وفي مختلف الدول والمناطق، حقق القرار 1325 درجات متفاوتة من النجاح. ورغم أنها ساعدت في نشر الوعي بحقوق المرأة والدفاع عنها، فإن فعاليته تعتمد إلى حد كبير على التزام كل دولة عضو بوضعها موضع التنفيذ. ويتمثل القيد الأساسي في الافتقار إلى تدابير الإنفاذ والتدابير الإلزامية، مما يؤدي إلى تقدم غير متكافئ بين

البلدان. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات قد يتعرض لعرقلة شديدة بسبب الحواجز الثقافية والاجتماعية في العديد من الدول النامية.

ولا تزال الأمم المتحدة تعمل على تحسين القيادة السياسية للمرأة ومشاركتها في الدول النامية. وتشمل أحدث التطورات إجراء محادثات مستمرة، واتخاذ مبادرات لتحسين القدرات، وتنظيم حملات توعية، وتتبع التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، ويلزم بذل مزيد من الجهود للتغلب على الحواجز المؤسسية والقانونية والثقافية.

واتخذت منظمات دولية أخرى، مثل منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي، إجراءات من خلال إنشاء رابطات خاصة لتشجيع المشاركة السياسية للمرأة، ووضع خطط عمل إقليمية، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء. وتدعم مجموعة واسعة من البلدان، بما في ذلك الجهات الفاعلة الرئيسية، جهود الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة أو تشارك فيها. ومن بين المساهمين المهمين السويد وكندا والنرويج، التي دعمت العديد من المشاريع لزيادة المشاركة السياسية للمرأة على مستوى العالم وكانت من المؤيدين المتحمسين للمساواة بين الجنسين. أحد الأمثلة على مشروع يهدف إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة هو مشروع "الوصول إلى الانتخابات والتمكين السياسي للمرأة"، بدعم من كندا. وتركز هذه المبادرة على تعزيز وصول المرأة إلى العمليات السياسية، ودعم ترشيحها، وتعزيز مشاركتها النشطة في الانتخابات. ويشمل المشروع برامج تدريبية وفرص إرشادية وحملات توعية لمعالجة الحواجز التي تعوق مشاركة المرأة في الأدوار القيادية السياسية. ويتسق دعم كندا لهذه المشاريع مع التزامها النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة على نطاق عالمي

وتخول ولاية لجنة وضع المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتمتع لجنة وضع المرأة بسلطة اقتراح توصيات وقرارات بشأن مجموعة متنوعة من المشاكل التي تؤثر على المرأة، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالقيادة السياسية والمشاركة. ومن أجل النهوض بقضية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، قد تتخذ مجموعة متنوعة من المبادرات، بما في ذلك تنظيم حملات للتعديلات التشريعية، وإجراء البحوث والتحليلات، وتعزيز المناقشة على نطاق العالم. وتشمل التطورات الأخيرة في هذا السياق الجهود الجارية لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية السياسية ورصد التحديات التي تواجهها والتصدي لها، ولا سيما في البلدان النامية.

المسائل التي ينبغي أن تتناولها اللجنة والقرارات؟

1. ما هي التدابير التي يمكن تنفيذها لحل قضايا مثل الاتفاقيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمنع المرأة من المشاركة في السياسة في الدول النامية؟
2. ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة عدد النساء في الأدوار القيادية وهيئات صنع القرار، وكيف يمكن تنفيذ نظام الحصص أو قواعد العمل الإيجابي بفعالية؟
3. كيف يمكننا أن نتأكد من أن المرأة على دراية بحقوقها وفرصها في المجال السياسي، وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه مبادرات التعليم والتوعية في تشجيع المرأة على المشاركة في السياسة؟
4. كيف يمكننا تعزيز مناخ سياسي يقدر التنوع والشمولية، ويعزز مشاركة المرأة، ويعالج مخاوف مثل التحرش والتمييز في المؤسسات السياسية؟

5. كيف يمكن للجنة وضع المرأة أن تعمل مع هيئات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى لتكبير هذه الجهود؟ ما الذي يمكن عمله لتعزيز التعاون الدولي ودعم المشاركة السياسية للمرأة في البلدان النامية؟

اقتراحات لمزيد من البحث

- دراسة مزايا وعيوب الحصص وأنظمة العمل الإيجابي لتعزيز وجود المرأة في المناصب القيادية السياسية في الدول المتخلفة.
- دراسة العقبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية العديدة التي تمنع المرأة من المشاركة في السياسة في البلدان النامية.
- التثقيف والتوعية: بحث الكيفية التي يمكن بها لجهود التثقيف والتوعية أن تشجع المرأة على المشاركة في السياسة وشغل مناصب قيادية، ولا سيما في المجالات التي تنخفض فيها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث.
- البحث في الأنشطة والبرامج، مثل فرص الإرشاد ودورات تطوير القيادة، التي تهدف إلى زيادة قدرة المرأة على المشاركة في السياسة.
- دراسة كيفية تقاطع النوع الاجتماعي مع المتغيرات الأخرى بما في ذلك العرق والدين والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وكيف يؤثر ذلك على المشاركة السياسية للمرأة في مجموعة متنوعة من الحالات الثقافية.
- دراسة الثغرات في البيانات والبحوث: تحديد المجالات التي يوجد فيها نقص في المعلومات عن المشاركة السياسية للمرأة في الدول النامية، واقتراح حلول لسد هذه الفجوات المعرفية.
- التحقيق في الدور الذي اضطلعت به جماعات المجتمع المدني والحركات النسائية في دعم القيادة النسائية والمشاركة السياسية والنهوض بهما.
- دراسة كيفية تمثيل المرأة في وسائل الإعلام وكيف يؤثر ذلك على فرصها وتطلعاتها السياسية في الدول المتخلفة.

روابط مهمة للبحث:

https://www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures
https://youtu.be/F6S5T87dXhY?si=tn0TLB4qYlZMd6fu
https://www.undp.org/ukraine/projects/enhancing-womens-political-participation-subnational-level

https://www.weforum.org/agenda/2023/08/womens-political-participation-peaceful-world/

الجدول الزمني للأحداث الكبرى

1946: يبشر إنشاء لجنة وضع المرأة ببدء الجهود العالمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

1979: تم اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **(CEDAW).** يضع هذا الاتفاق الدولي الأساس للنهوض بالقيادة السياسية للمرأة ومشاركتها في الدول الناشئة.

1995: تمت الموافقة على إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، مع إبراز أهمية القيادة السياسية للمرأة ومشاركتها، ولا سيما في البلدان النامية.

2000: وضعت الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يتمثل أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للبلدان النامية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك المشاركة السياسية.

2015: تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة يطمح إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات مع التركيز على القيادة السياسية والمشاركة.

2020: خلال الدورة 64 للجنة وضع المرأة، كان الموضوع الرئيسي هو تقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، مع التركيز بشكل خاص على زيادة المشاركة السياسية للمرأة في الدول النامية.

الحاضر والمستمر: تواصل لجنة وضع المرأة عقد دورات سنوية ومبادرات إقليمية لمعالجة الصعوبات الخاصة والفرص المتاحة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة وقيادتها في الدول النامية.

الموضوع 2: تمكين المرأة في المناطق المنكوبة بالصراعات

الملخص والتاريخ

ويشكل العيش في أماكن مزقتها الصراعات صعوبات خاصة تديم عدم المساواة بين الجنسين بالنسبة للنساء والفتيات. وكثيرا ما تؤدي ظروف النزاع، مثل النزاعات المسلحة، والاضطرابات السياسية، أو غيرها من أشكال الاضطرابات الاجتماعية، إلى اضطراب الهيكل الاجتماعي، والتشريد، وزيادة خطر العنف القائم على نوع الجنس. وتتفاقم هذه الصعوبات بسبب محدودية فرص الحصول على الموارد الاقتصادية والتعليمية وموارد الرعاية الصحية، مما يزيد من تقييد تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار.

وكثيرا ما تتعرض للوصم، وتستبعد من مبادرات ،ويعكس التاريخ أن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالصراع إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينظر إلى هذا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الآثار الإنسانية للصراع في الحصول على اعتراف دولي.

وقد تم نسج مظهر من مظاهر هذه القضية بشكل معقد من قبل العديد من العوامل المساهمة. أولا وقبل كل شيء، هناك حاجة مستمرة إلى معالجة الصعوبات التي تواجهها المرأة في هذه البيئات بسبب استمرار الصراعات العنيفة في مختلف البلدان. بالإضافة إلى ذلك، أدت العولمة وتعزيز التواصل في العالم الحديث إلى تسليط الضوء على هذه المخاوف وجعلت من السهل على البلدان العمل معا لمعالجتها.

وتعالج الجماعات المعروفة جيدا بنشاط الصعوبات التي تواجهها المرأة في مناطق الصراع، بما في ذلك المنظمة الدولية للمرأة، ومبادرة نوبل للمرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية، والصندوق العالمي للمرأة. هذه المنظمات لا تنشر الوعي فحسب، بل تقدم أيضًا مساعدة مفيدة في شكل برامج للتمكين الاقتصادي، والتثقيف في مجال الحقوق، والتدريب على المهارات الوظيفية. وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات، تدعم هذه المنظمات نزع السلاح، وتعديل السياسات، والتعزيزات الهيكلية لمعالجة المشاكل، بما في ذلك التمييز القائم على نوع الجنس والاعتداء الجنسي. وتسهم هذه المجموعات إسهاما كبيرا في تمكين المرأة والتحول الإيجابي في المناطق المنكوبة بالصراعات من خلال نهجها المتنوع. هذه مصطلحات رئيسية مهمة.
إلى العنف الذي يتم لشخص ما جسديًا أو جنسيًا أو نفسيًا على أساس يشير العنف القائم على النوع الاجتماعي جنسه، ويحدث للأسف بشكل متكرر في مناطق النزاع. "تلعب "التمكين" دورًا رئيسيًا في هذا الخطاب، في إشارة إلى عملية منح النساء في مناطق الحرب القدرة على ممارسة السيطرة على حياتهن، واتخاذ قرارات متعلمة، والمشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار. هذه مصطلحات رئيسية مهمة.

والآثار العالمية لتمكين المرأة في البلدان التي تعج بالصراعات كبيرة. وإلى جانب قيمتها المتأصلة، تساعد المساواة بين الجنسين على خلق حضارات أكثر استقرارا وسلاما. هناك فرصة أكبر للسلام الدائم والشامل عندما تشارك المرأة بنشاط في بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، **2017**).

الخطاب في المسألة

وفي سياق الشؤون العالمية، تكتسي مشكلة تمكين المرأة في المناطق المتأثرة بالصراع أهمية قصوى. فهو لا يحترم القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. تقوض هذه القضية المثل العليا الرئيسية مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحل النزاعات، مما ينتهك الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادتين 1 و2. وتهمل بشكل خاص حقوق وكرامة المرأة في مناطق النزاع، بما يتعارض مع القيم التأسيسية للأمم المتحدة (ميثاق الأمم المتحدة، المادتان 1 و **2**).

ومن المرجح أن ينتج المزيد من الاستقرار والسلام الدائم عن تمكين المرأة في هذه المجتمعات، وكثيرا ما يكون للمرأة القوية والمستقلة تأثير كبير على عمليات إعادة البناء والتعافي، مما يساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي ومن الناحية السلبية، قد يؤدي ذلك إلى استمرار العنف القائم على نوع الجنس، وتقويض حقوق **(OECD، 2017).** المرأة، واستمرار الصراع نتيجة لاستبعاد المرأة من عمليات السلام. ومن ناحية أخرى، تشمل الآثار الإيجابية تخصيص الموارد والنمو على نحو أكثر إنصافا من الناحية الاقتصادية.

ومع ذلك، ولأن المشكلة تشكك في كفاءة إجراءات حل النزاعات، فإنها تؤثر تأثيرا كبيرا على السلام والأمن العالميين. إن النهوض بالمرأة في هذه المجالات أمر بالغ الأهمية لحقوق ورفاه الأشخاص المتأثرين على الفور، وكذلك للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العالمي. لذلك، فإن التعامل مع هذه المشكلة هو التزام مشترك وجزء حاسم من واجب الأمم المتحدة في دعم السلام والأمن العالميين.

ويشمل أصحاب المصلحة في معالجة هذه المسألة طائفة واسعة من الكيانات. على المستوى الدولي، تلعب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الدولية (المنظمات غير الحكومية) أدوارًا محورية. وفي مناطق الصراع، تعد المجتمعات المحلية وجماعات الدعوة النسائية والمنظمات الشعبية من أصحاب المصلحة الأساسيين. بالإضافة إلى ذلك، يساهم القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام والتأثير على السياسات. والتعاون بين هذه الجهات المعنية المتنوعة أمر حتمي لاستراتيجيات شاملة وفعالة للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي يشكلها استبعاد المرأة من عمليات تسوية الصراعات.

إجراءات المنظمة الدولية السابقة وآخر التطورات

في عام 2000 بمثابة لحظة محورية للاعتراف (UNSCR) 1325 كان اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالدور الحيوي للمرأة في مناطق الصراع. توسعت القرارات اللاحقة، مثل قرار مجلس الأمن 1820 و1888 و1889، في هذه الأفكار، وتناولت قضايا مثل منع الاعتداء الجنسي والتأكيد على مشاركة المرأة في محادثات السلام. وشكلت هذه القرارات مجتمعة إطارا لتعزيز المساواة بين الجنسين في المناطق غير الآمنة (الأمم المتحدة، 1820، 1325، 1888، 1889).

واستكمالا لقرارات مجلس الأمن هذه، كان لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) دور فعال في تعزيز حقوق المرأة في مناطق الأزمات. توجه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المجتمع الدولي في مواجهة التحديات التي تواجهها المرأة أثناء النزاعات المسلحة وبعدها، وتفوض الدول بالقضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي ودعم حقوق المرأة (سيداو). تلعب هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورا حاسما في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في مناطق الصراع، مع التركيز على إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وعمليات السلام، والتمكين الاقتصادي. وتسهم الجهود المحلية التي تبذلها منظمات مثل المنظمة الدولية للمرأة من أجل المرأة، وبرنامج المرأة والسلام والأمن، والرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية إسهاما كبيرا على مستوى القاعدة الشعبية، زيادة أصوات النساء في المناطق المتضررة من النزاع.

في سياق جائحة كوفيد-19، اشتد عدم المساواة بين الجنسين في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتتواصل الجهود لضمان التوزيع العادل للقاحات وتنفيذ خطط الاستجابة للأوبئة المراعية للمنظور الإنساني، تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات: يعد اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2467 في عام 2019 تطورا حديثا يؤكد على المرأة والسلام، أجندة الأمن والتركيز على منع الاعتداء الجنسي في النزاعات والتصدي له. ويعترف بمتطلبات الناجيات الخاصة ويشدد على الدور الحيوي للمرأة في قيادة الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات والتعافي منها (مجلس الأمن 2467). تلعب خطط العمل الوطنية (NAPs) دورًا حاسمًا في تمكين المرأة في مناطق النزاع من خلال تحديد الالتزامات بتنفيذ قرار مجلس الأمن

1325 والقرارات ذات الصلة. وتعمل برامج العمل الوطنية كأساس للسياسات الوطنية، وتعزز منع العنف القائم على نوع الجنس، ومشاركة المرأة في صنع القرار، والتنمية الاقتصادية.
وخلاصة القول، إن الجهود الجارية لتمكين المرأة في المناطق المنكوبة بالصراعات تستمد من الإجراءات التنظيمية الدولية السابقة والتطورات الأخيرة، تسليط الضوء على الدور الحاسم للمرأة في تعزيز السلام وتأكيد حقوقها أثناء النزاعات وبعدها. وتستنير المناقشات التي تجري داخل لجنة وضع المرأة في مؤتمر نموذج الأمم المتحدة بهذه الأعمال والأحداث الهامة.

المسائل التي ينبغي أن تتناولها اللجنة والقرارات

كيف يمكن تحسين أمن وسلامة المرأة في مناطق العنف؟
ما هي الخطوات التي يمكن تنفيذها لتشجيع مشاركة المرأة في صنع السلام؟
كيف يمكن تحسين فرص حصول النساء في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع على الرعاية الصحية والتعليم؟
ما هي فرص العمل المتاحة للنساء في مناطق النزاع؟
كيف يمكن قياس وتعقب تمكين المرأة في الأماكن المنكوبة بالصراعات؟

اقتراحات لمزيد من البحث

فحص تواتر وأنواع العنف القائم على نوع الجنس الذي تواجهه المرأة في الأماكن التي توجد فيها نزاعات.
دراسة آثار الزواج القسري والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر.
تقييم المشاريع والبرامج التي تحاول تمكين المرأة اقتصاديا في المناطق المنكوبة بالعنف المسلح. تحليل تأثير ريادة الأعمال والتدريب المهني والتمويل الأصغر على الاستقلال الاقتصادي للمرأة.
استعراض حالة خدمات الرعاية الصحية، مثل صحة الأم والحقوق الإنجابية، في الأماكن المتأثرة بالنزاع. دراسة آثار الحصول على خدمات تنظيم الأسرة على صحة المرأة والصعوبات التي تواجهها النساء والفتيات في مناطق النزاع في الحصول على التعليم. دراسة آثار انقطاع المدرسة وفرص تنمية المهارات.
البحث في تجارب النساء اللواتي أجبرن على الفرار من منازلهن.
تقييم الصعوبات الخاصة التي يوجهها الناس، مثل الحصول على السكن والغذاء والعلاج الطبي.
دراسة الدور الذي تقوم به المرأة في تعزيز السلام وحل النزاعات.
النظر في الكيفية التي يؤثر بها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 على مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى تجنب الصراعات وحلها.
التحقيق في الأطر القانونية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالدفاع عن حقوق المرأة في مناطق النزاع.
النظر في الصعوبات التي تعترض إعمال هذه الحقوق وإنفاذها.

روابط مهمة للبحث:

https://www.oecd.org/dac/conflict-fragility-resilience/docs/Gender_equality_in_fragile_situations_2017.pdf
https://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/

الجدول الزمني للأحداث الكبرى

1995: مهد مؤتمر بيجين الطريق لتناول حقوق المرأة، بما في ذلك حقوق المرأة في مناطق الصراع.

2000: تم اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، الذي يؤكد على دور المرأة في بناء السلام وحل النزاعات.

2010: إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة: أنشئ كيان الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك المرأة في المناطق المتضررة من النزاع.

2019: عزز قرار مجلس الأمن 2467 جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على منع العنف الجنسي في النزاعات والتصدي له وإشراك المرأة في عمليات السلام.

2023: وضعت العديد من البلدان خطط عملها الوطنية في السنوات الأخيرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات ذات الصلة على المستوى الوطني.

AUS MODEL UNITED NATIONS

MMXXIV
MMXXIV
MMXXIV